المشهد السياسيّ التونسيّ في الذكرى التاسعة للثورة

عبدالله جنّوف*

ملخص: يتناول هذا البحث المشهد السياسيّ التونسيّ مع اقتراب الثورة التونسيّة من إتمام عامها التاسع، وقد جرت في هذه المدّة أربعة انتخابات (2011: المجلس الوطنيّ التأسيسيّ، و2014: تشريعيّة ورئاسيّة؛ و2018: بلديّة؛ و2019: تشريعيّة ورئاسيّة) أسهمت في تأسيس تجربة ديمقراطيّة، وتشكيل مشهد سياسيّ متنوّع متقلّب قطع سكون الاستبداد. وقد فاز في الانتخابات الرئاسيّة الأخيرة أستاذ القانون الدستوريّ قيس سعيّد، وجاء به إلى المنصب من خارج الأحزاب تدبيرٌ هادئ منه، وآمال شعبيّةٌ عريضةٌ. وشكّلت الانتخابات التشريعيّة برلمانًا متنوّع الأحزاب والاتّجاهات، ليس فيه لأيٍّ منها أغلبيّة.

*باحث، تونس

The Tunisian Political Scene on the Ninth Anniversary of the Revolution

ABDULLAH JANOUF *

ABSTRACT *This research deals with the Tunisian political scene as the Tunisian revolution approaches the completion of its ninth year. Four elections took place during this period (2011: the National Constituent Assembly, 2014: legislative and presidential; 2018: municipality; and 2019: legislative and presidential). They contributed to the establishment of a democratic experiment, and the creation of a diverse and fickle political scene cut the silence of tyranny. Professor of Constitutional Law, Qais Saeed, won the last presidential elections. His quiet measure and broad popular hopes brought him to the position from outside the parties. The legislative elections constituted a parliament with diverse parties and trends, none with a majority.*

*Researcher, Tunisia

رؤيـة تركيـة
2020-(9/1)
85 - 71

DOI: 10.36360 / 1560- 009- 001- 005

فوز قيس سعيّد: الأسباب والتوقّعات

لم يكن قيس سعيد وجهًا سياسيًا معروفًا قبل 2011، فلا يُعرف عنه انتماءٌ إلى حزب من الأحزاب، ولا معارضةٌ، ولا مشاركةٌ في نشاط سياسيّ عامّ مؤيّد للنظام أو معارض. بل كان منصرفًا إلى التدريس الجامعيّ والعمل الأكاديميّ. ثمّ عرفه التونسيّون في إطلالاته التلفازيّة الكثيرة، ومداخلاته الإذاعيّة بعد سقوط النظام. فكثيرًا ما كان يُسأل في نشرات الأخبار والحوارات السياسيّة عن المسائل الدستوريّة التي أثارتها كتابة الدستور الجديد. والذي لفت إليه الأنظارَ بشدّةٍ من حيث الشكل حرصُه على استعمال العربيّة الفصيحة في وسط غلب عليه استعمال اللهجة التونسيّة؛[1] وهيئتُه الثابتة في الجلوس والاسترسالِ الشديد الكلام؛ وصوتُه الإذاعيّ الذي يجمع بين رتابةٍ ثقيلة أحيانًا وانفرادٍ لا يوجد إلّا فيه.[2]

وأمّا في آرائه ومواقفه فقد تعلّق به جمهور عريض من التونسيّين لأسباب؛ أحدُها مخالفتُه الظاهرة لنموذج السياسيّ التقليديّ في متخيّل الناس. فالصورة القارّة عند الأغلبيّة أنّ السياسيّ كثير الكلام والوعود قليل الإنجاز. وأمّا سعيّد فبدا من لهجة كلامه صادقًا فيما يقول.[3] وانتبه الناسُ لبُعد جديد في خطابه هو بناؤه الرأي والموقف السياسيّين على القيم الأخلاقيّة. وبدا واضحًا للسياسيّين أنّ صلاحيّات الرئيس المحدودة لن تمكّنه من تطبيق ما يعتقد ويرغب في إنجازه. وأمّا جمهور الناس فأغلب الظنّ أنّهم ركّبوا صورة قيس سعيّد على صورة الرئيس الموروثة من النظام الرئاسيّ قبل 2011، فظلّوا مشرئبّين إلى أفق ورديّ تملأه «سياسة نظيفة» تقوم على العدل والمساواة وحفظ الحقوق واحترام الإنسان والقضاء على التمييز والفساد.

والسبب الثاني موقفُه الصريح من قضايا أساسيّة عند عامّة التونسيّين، منها القضيّة الفلسطينيّة التي لم يتغيّر فيها موقفه وحماسه، وظلّت جملتُه في تسمية التطبيع خيانة عظمى في المناظرة التلفازيّة تتردّد على ألسنة الناس وفي مواقع التواصل أيّامًا. ومنها أيضًا مسألة المساواة في الميراث التي أثارها الرئيس السابق الباجي قايد السبسي وتقرير اللجنة التي شكلّها. وظنّ جمهور حركة النهضة مثلًا أنّ قيادتها ستكون صريحة في رفض التقرير، إلّا أنّ بادئ الرأي جاء صادمًا للمتديّنين من القاعدة الشعبيّة، فكتب الغنّوشي في حسابه في فيسبوك: إنّ الحركة «ستتفاعل مع مبادرة رئيس الجمهوريّة المتعلّقة بالمساواة في الميراث بين الجنسين، عندما تُقدَّم رسميًّا إلى البرلمان، بما تقتضيه من الحوار والنقاش، للوصول إلى الصياغة التي تحقّق المقصد من الاجتهاد، وتجعل من تفاعل النصّ مع الواقع أداةَ نهوضٍ وتجديدٍ وتقدّم، لا جدلًا مقيتًا يفرّق ولا يجمع، ويفوّت على التونسيّين والتونسيّات المزيد من فرص التضامن والتآلف. وتساعدنا جميعًا على المضيّ قدمًا في تحقيق ازدهار المرأة التونسيّة»[4]. ثمّ أصدرت النهضة بيانًا رسميًّا قالت فيه: إنّ «مبادرة المساواة في الإرث، فضلًا عن تعارضها مع قطعيّات الدين ونصوص الدستور ومجلّة الأحوال الشخصيّة- فهي تثير جملة من المخاوف على استقرار الأسرة التونسيّة ونمط المجتمع»[5].

وأمّا قيس سعيّد فلم يغيّر رأيه في رفض المشروع، وقال إنّ «الانحراف بمطالب التونسيين، وبخاصّة الشباب، انطلق مباشرة غداة 14 كانون الثاني/ يناير 2011، حين بدأت المطالبة من قبل عدد قليل بدولة لائكيّة (علمانية)، وأثير موضوع المساواة بالميراث، والسماح بالمثليّة الجنسيّة، وهي قضايا لا أعتقد أنّ الذي انتفض خلال الثورة التونسيّة كان يفكّر فيها». فشباب الثورة طالبوا بـ«الشغل والكرامة والحريّة، لا بالمساواة في الميراث»، ومسألة الميراث حسمها التاريخ والقانون، وهي من «الثوابت الشرعية والمجتمعيّة»، فلا يستطيع أحد تغييرها.[6]

والسبب الثالث أنّ جوهر خطاب سعيّد السياسيّ[7] يقوم على نقد بنية النظام السياسيّ الذي يرى أنّه لا يمثّل إرادة الناخبين تمثيلًا جيّدًا، وعلى نقد الفساد بمختلف وجوهه أكثر من نقد الاستبداد كما في خطاب أكثر السياسيّين. فاقترح في إبريل/ نيسان 2011 إجراء استفتاء شعبيّ لتحديد كيفيّة انتخاب المجلس التأسيسيّ،[8] ثمّ دعا في أكتوبر / تشرين الأول سنة 2011 إلى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسيّ الصوريّة التي لن تعكس إرادة الناخبين، بل ستؤدّي إلى سيطرة الأحزاب الكبيرة على مؤسّسات الدولة،[9] وردّد الموقف نفسه قبيل انتخابات 2014.[10] وقدّم في سنة 2013 ما سمّاه «مبادرة التأسيس الجديد للخروج من الأزمة»،[11] وعرض فيها تصوّره لبناء النظام السياسيّ الجديد، وكان يشير في خطبه إلى عناوين «مشروعه»، وهي

بناء السلطة من الأسفل إلى الأعلى أو من المحلّيّ إلى المركزيّ بطريقة الاقتراع على الأفراد، وتمكين المحلّيات من سلطة واسعة، وسحب الوكالة من الشخص الذي يتبيّن أنّه ليس أهلًا للمسؤوليّة. وأُنشِئت تنسيقيّات سمِّيت «تنسيقيّات الدكتور (أو الأستاذ) قيس سعيّد»، تولّت التنسيق بين الأنصار في البلاد، ونظّمت اجتماعات شارك فيها سعيّد.

ويمكن تلخيص جملة مشروعه في خمسة عناوين بارزة، هي: تغيير النظام السياسيّ، وإنهاء المركزيّة بكلّ صورها وأشكالها، ومحاربة الفساد بكلّ وجوهه، وإصلاح التعليم، وإصلاح القضاء وحفظ استقلاليّته.[12]

وحاول سعيّد إثبات مذهبه الجديد في السياسة والعمل السياسيّ، فسمّى حملته الانتخابيّة «الحملة التفسيريّة»، ولم يدعُ الناس إلى انتخابه، بل كان يقول إنّه يعرض عليهم أفكارًا جديدة، ويترك لهم حرّيّة قبولها ورفضها. وأيّد هذا التدبير برفض التمويل العموميّ ومساعدة رجال الأعمال والمؤسّسات الاقتصاديّة. إلّا أنّ أنصاره عملوا عملًا رقميًّا دؤوبًا، وملؤوا «فيسبوك» بالدفاع عنه والدعوة إلى انتخابه.

وأهمّ من الفكرة السياسيّة في نظرنا أنّه قدّمها إلى الناس في شعارٍ ثوريّ جذّاب هو «الشعب يريد»، وعباراتٍ تضخّم صورتهم، وتبالغ في الثناء عليهم وإظهار قدرتهم على التفكير والإنجاز، وتبشّر بمستقبل جديد لتونس وللعالم كلّه في قوله لهم مثلًا في «حملته التفسيريّة»: إنّهم يفتحون «آفاقًا جديدة للشعب التونسيّ بل للإنسانيّة جمعاء». ويبدو أنّ هذا الخطاب الوجدانيّ أسهم في حجب الفكرة السياسيّة «الجديدة»، فظلّت صورته البارزة الثابتة عند الناس هي صورة الوطنيّ الشعبيّ الصادق لا السياسيّ المنظِّر. بل لقد قيل إنّ جوهر خطابه «شعبويّ» يحرّك وجدان المواطنين، ويستميل الناس بأمانيّ لا يمكّنه موقعه في الرئاسة من تحقيقها، وأكبر هذه الأمانيّ تغيير النظام السياسيّ من شبه برلمانيّ إلى حُكم مباشر.

وفي الدور الثاني من الرئاسيّات، نافسه على الفوز رجل الأعمال الذي كان حينئذ مسجونًا بشبهة فساد ماليّ، نبيل القروي، فرأت أغلبيّة الناخبين أنّه لا مجال للمقارنة بينهما، ولا للتردّد في انتخاب سعيّد. ولمّا فاز وباشر مهامّه اتّخذ إجراءات شكليّة في نفسها، إلّا أنّها ثبّتت صورته رجلًا نزيهًا نظيف اليد مخالفًا لكلّ من يَعدّ المنصب الكبير مغنمًا له ولأسرته. ومن هذه الإجراءات اختلافُه كلَّ يوم إلى القصر الرئاسيّ في قرطاج ورفضُه الإقامة فيه؛ ودعوتُه زوجتَه القاضيةَ إلى الاستقالة حذرَ الوقوع في المحسوبيّة؛ وعدمُ تسميتها السيّدة الأولى؛ لأنّ جميع نساء تونس عنده سيّدات أُوَل، والتنازلُ عن كلّ ما يترتّب على التسمية من نشاط ومنافع وأضواء.[13]

كلّ هذا رسم لقيس سعيّد عند أنصاره صورة خاصّة جدًّا، فهو ليس سياسيًّا متسلّقًا إلى المنصب من أجل المصلحة الخاصّة، وليس مستبدًّا يرفع شعار الكرامة والمواساة ليتمكّن، ثمّ

ينقلب ويتنكّر لوعوده، وليس زعيمًا قادرًا على تحريك أغلبيّة المواطنين من أجل ما يدعو إليه، بل هو رجل نزيه يعرف القانون ويحترمه ويحرص على تطبيقه، وسيعيش التونسيّون في عهده في أرغد عيش. ولا تبدو هذه الصورة المتخيّلة منتمية إلى عالم السياسة المعاصرة؛ بل إلى عالم المخلّص والمؤمن التابع. وعبّر بعض الأنصار عن هذا المعنى بزيارات راجلة، فقطع أحدهم في «الحملة التفسيريّة» مسافة 550 كلم سيرًا على الأقدام حتّى وصل إلى سعيّد في مقرّ حملته. ثمّ قطع الشباب مسافة 370 كلم حتّى زاروه في قصر قرطاج وبثّوه شكوى البطالة والحرمان والنسيان.

> **حاول سعيّد إثبات مذهبه الجديد في السياسة والعمل السياسيّ، فسمّى حملته الانتخابيّة «الحملة التفسيريّة»، ولم يدعُ الناس إلى انتخابه، بل كان يقول إنّه يعرض عليهم أفكارًا جديدة**

ويُستفاد ممّا تقدّم نتيجتان:

أُولاهما أنّ صعود قيس سعيّد إلى الرئاسة كان صعودًا من خارج السياق، فلا حزب يؤيّده، ولا تمويل يسانده، ولا دعاية إعلاميّة تقليديّة تسوّق آراءه. ولكن يخطئ من يتصوّر أنّه لم يكن يعدّ نفسه بهدوء وصبر للترشّح. فالتبشيرُ بنظام سياسيّ جديد، والإعراضُ عن ترديد السرديّة المستهلكة في نقد الاستبداد، والاستقلالُ عن الأحزاب السياسيّة كلّها، والمحافظةُ على هيئة خاصّة في الظهور الإعلاميّ، ومخاطبةُ وجدان الناس، كلُّ ذلك تدبيرٌ قصديٌّ لا يمكن أن يخطئ طريقه إلى الانتخابات. وعبّرت عن هذا التدبير صراحةٌ وقوّةٌ في التعبير عن الرأي،[14] ومواقفُ لا تختلف عن شكاوى عامّة الناس الذين يتألّمون من الفقر والبطالةِ والتفاوتِ الطبقيّ واستشراءِ الفساد وإهمالِ الهوامش والمناطقِ الداخليّة وبؤسِ المشرّدين ومستهلكي المخدّرات. ولمّا أكثر سعيّد من الظهور الإعلاميّ، أنصت له العاطلون عن العمل والمهمّشون والفقراء والمؤمنون بانحراف الحكومات عن أهداف الثورة –ولا سيّما الشباب– والمتذمّرون الغاضبون من «ذلّ» أحزابهم، وسمعوا في خطابه صدى آلامهم، واعتبروه لسانَ صدق ناطقًا بحقوقهم وآمالهم. والتقى التدبيرُ السياسيّ الهادئ ومطالبُ التشغيل والكرامةِ وضجرُ المواطنين من تراخي الأحزاب المدّعية للثوريّة على أمر واحد هو انتخاب قيس سعيّد رئيسًا.

والنتيجةُ الثانية أنّ تجربة قيس سعيّد يشقّها تناقضان عميقان. أوّلهما رحابةُ آفاق الانتظار، وضيقُ مجال الصلاحيّات. فكثير من التونسيّين ينتظرون منه محاربة الفساد وإقامة القانون وضمان الحقوق وتحقيق الكرامة، ولعلّ منهم من يطيرُ به أمله إلى تحرير فلسطين الآن. إلّا أنّ دستور الجمهوريّة ضيّق صلاحيّات الرئيس، وأهمّ ما بقي منها الخارجيّة والدفاع والمبادرات التشريعيّة. وأمّا سياسةُ الدولة العامّةُ،[15] وما يتّصل بحياة الناس ومشاغلهم اليوميّة فليس

من صلاحيّاته المباشرة. وقد دافع سعيّد عن أهمّيّة المبادرات التشريعيّة التي سيقدّمها لتعديل الدستور، وقال إنّ رفضها لا يعني أنّ الرئيس سيكون معزولًا، فهو سيحمّل المجلس مسؤوليّة الرفض أمام الله والشعب والتاريخ؛ لينال كلٌّ جزاءه السياسيّ.[16] وهذا تخريج معناه إبراءُ الذمّة من النتائج السلبيّة المترتّبة على خلل النظام السياسيّ، والتعويلُ على تراكم الغضب الشعبيّ للوصول إلى تغيير النظام.

والتناقض الثاني طموح الفكر السياسيّ، وفقدانُ الآلة الحزبيّة. فأكبر ما يطمح إليه سعيّد هو تغيير النظام السياسيّ التونسيّ، بدءًا بطريقة الاقتراع. إلّا أنّه لا ينتمي إلى حزب بل يرفض الانتماء الحزبيّ، وليس له قاعدة حزبيّة شعبيّة ولا كتلة برلمانيّة. وهذا تناقض لا يمكن معه الإسهام في تحقيق انتظارات المواطنين، ويبدو أنّ هذا ألجأ «فريق سعيّد» إلى الانتظام في العمل السياسيّ الحزبيّ، فقد أُنشِئت تنسيقيّات في مجموعات مغلقة على فيسبوك لدعم الرئيس، ثمّ ظهر ما أطلق عليه اسم «حراك 13 أكتوبر»، وعرِّف بأنّه «وطنيّ بامتياز، بلا لون حزبيّ أو أيديولوجيّ، عابر لكلّ التقسيمات، ومفتوح لكلّ وطنيّ حرّ يرغب في الإسهام في بلورة وإنضاج المشروع الوطنيّ، وتحويل حالة الزخم والاستنفار إلى شرارة ونواة لحركة تحرّر وطنيّ، تستأنف وتستكمل معركة الاستقلال، بالوسائل السلميّة المدنيّة، لتحقيق حلم الأجيال»، وهو ليس تنظيمًا حزبيًّا تقليديًّا، بل تنسيقيّات محلّيّة تتشكّل بطريقة عفويّة، وتناقش القضايا الوطنيّة، وتقاوم الوصاية والفساد، وتحقّق العدل. وضُبِطت للحراك أربعة أهداف: أحدُها «تكوين حزام شعبيّ لدعم الرّئيس في تنفيذ المشروعات والمبادرات التي تصبّ في تكريس السيادة ومكافحة الفساد والعدالة الاجتماعيّة»[17].

ولا شكّ في أنّ حراكًا سياسيًّا في مجتمع منقسم ثقافيًّا وسياسيًّا وأيديولوجيًّا لا يمكن أن يكون إلّا حزبيًّا أيديولوجيًّا، وأنّ اعتباره وطنيًّا بلا لون حزبيٍّ شعارٌ أيديولوجيّ صريح، وأنّه لا معنى للقول إنّ التنسيقيّات تتشكّل بطريقة عفويّة لتكوين حزام شعبيّ لدعم الرئيس، فلو كانت عفويّة ما احتاجت إلى جهة تشرف عليها وتنظّمها وتوجّهها، والحزام الشعبيّ إذا جمعه فكر سياسيّ وتخطيط وغاية أصبح حزامًا حزبيًّا يخفي هويّته. إلّا أنّ المهمّ في تكوّن هذا الحراك هو إمكانُ اعتباره علامة على وعي بأنّه لا سبيل إلى التغيير السياسيّ إلّا من داخل النظام الديمقراطيّ، أي بتشكيلٍ سياسيّ ستضطرّه التجربة إلى الانتظام في المشهد الحزبيّ إذا أراد البقاء والتأثير.

نتائج الانتخابات البرلمانيّة

نُظّمت الانتخابات التشريعيّة التونسيّة في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وأسفرت نتائجها النهائيّة عن مشهد برلمانيّ فاز فيه حزب حركة النهضة بـ52 مقعدًا، وحزب قلب تونس بـ38 مقعدًا، والتيّار الديمقراطيّ بـ22 مقعدًا، وائتلاف الكرامة بـ21 مقعدًا، والحزب

الدستوريّ الحرّ بـ17 مقعدًا، وحركة الشعب بـ16 مقعدًا، وتحيا تونس بـ14 مقعدًا. وحصلت 23 قائمة أخرى على عدد قليل من المقاعد، أكثرُها 4 لحركة مشروع تونس، وأقلُّها مقعد واحد لقائمات كثيرة منها الجبهة الشعبيّة.[18]

ويضبط الدستور ثلاث حالات لتشكيل الحكومة: الأولى أن يكوّن رئيس الحكومة المكلّف حكومته خلال شهر تُجدَّد مرّة واحدة، ثمّ تنال ثقة مجلس النوّاب بالأغلبيّة المطلقة لأعضائه. والثانية أن ينقضي الأجل قبل تكوين الحكومة، أو تخفق في الحصول على ثقة مجلس النوّاب، فيُجري رئيس الدولة «مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابيّة لتكليف الشخصيّة الأقدر من أجل تكوين حكومة في أجل أقصاه شهر». والثالثة أن تمرّ أربعة أشهر على التكليف الأوّل من غير أن تنال الحكومة الثقة، فيحلّ رئيس الدولة مجلس النواب، ويدعو إلى انتخابات تشريعيّة جديدة.[19]

وكان واضحًا منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعيّة أنّ حركة النهضة ستواجه صعوبة كبيرة في تشكيل الحكومة. وقد رشَّحت الحركة السيّد الحبيب الجملي لتشكيل الحكومة، وكلّفه الرئيس يوم 15 نوفمبر/ تشرين الثاني رسميًّا بتشكيلها. ويبدو من آخر مواقف التيّار الديمقراطيّ وحركة الشعب أنّهما لن يكونا في التشكيلة الحكوميّة. ويُتداول حديث عن مفاوضات غير علنيّة بين النهضة وقلب تونس لتشكيل الحكومة، وقد كان الحزبان تحالفا من أجل وصول راشد الغنّوشي إلى منصب رئاسة البرلمان. إلّا أنّ تحالفهما الصريح في الحكومة لا يمكن أن تقبله قاعدة النهضة، إذ تلاحق تهمُ الفسادِ الماليِّ الكبيرةُ نبيل القروي رئيس قلب تونس، وللرجل «تاريخ» في تأييد المخلوع، وكان شديد الشراسة في مخاصمة الترويكا، واستعمل قناتَه التلفازيّة (قناة نسمة Nessma TV) آلة دعائيّة في مواجهة النّهضة. وكان الغنّوشي قد وعد أنصاره بأنّه لا تحالف بين الحركة وقلب تونس.

ويبدو من تقلّب المشهد السياسيّ التونسيّ بعد الانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة خمسة مكوّنات حزبيّة: النهضة، والأحزاب «الديمقراطيّة الاجتماعيّة» (التيّار الديمقراطيّ، وحركة الشعب)، وائتلاف الكرامة، والأحزاب الليبراليّة (الدستوريّة)، واليسار (الجبهة الشعبيّة). وسنحاول توضيح ملامح هذا المشهد في الفقرات الآتية.

الأحزاب الليبراليّة

مُني حزب نداء تونس (وارث الباجي قايد السبسي) بهزيمة ثقيلة، فحلّ مرشّحه عبدالكريم الزبيدي رابعًا في الدور الأوّل من الانتخابات الرئاسيّة بنسبة 10.73٪، وحصل الحزب على 3 مقاعد فقط في التشريعيّة. ولم يتجاوز رئيس الوزراء يوسف الشاهد (تحيا تونس) نسبة 7.38٪ في الدور الأوّل من الرئاسيّة، وحصل حزبه على 14 مقعدًا في البرلمان. وحصل الحزب الدستوريّ الحرّ (عبير موسي) على 17 مقعدًا.

هذه الأحزاب تُسمَّى «العائلة الدستوريّة»، وتَعُدّ نفسها وصيّة على الإرث البورقيبي، وممثّلة حقيقيّة للدولة المدنيّة والإسلام المتسامح. وأهمّ ما أسفرت عنه تجربة الحكم (من 2011 إلى اليوم) أنّ «الأحزاب الدستوريّة» انتظمت في العمل الحزبيّ، وقبلت الدخول في العمليّة الديمقراطيّة. وأمّا عبير موسى فتقع في أقصى اليمين، بإعلانها تمجيد التجمّع والمخلوع، وتصريحها بنقد الثورة وذمّها، واستعمالها خطابًا فاشيًّا متطرّفًا في نقد خصومها (حركة النهضة خاصّة). ولعلّ استمرار التجربة واستقرارها يمكّنان من تثبيت «الاقتناع» بحتميّة الممارسة السياسيّة الديمقراطيّة، وتجريد الخطاب الفاشيّ من أدوات بقائه.

وأمّا حزب قلب تونس (نبيل القروي) فحصل على 38 مقعدًا، وترشّح رئيسه للدور الثاني في الرئاسيّة. وقد دار كلام كثير في استعماله لقناته التلفازيّة للدعاية الحزبيّة، وتوظيفه لجمعيّته الخيريّة (خليل تونس) لغايات سياسيّة، واستخدامه المال السياسيّ في استمالة الناخبين. ولا يرجَّح أن يكون هذا الحزب إضافة مهمّة إلى المشهد السياسيّ التونسيّ، ولا أن يستمرّ فيه. فهو «يفتقد إلى الحدِّ الأدنى من مقوّمات التعايش الداخليّ، ولا تتوفَّر فيه مقوّمات الاستقرار والاستمرار، إلّا باستمرار الحضور الماديّ لصاحبه»[20].

التيّار الديمقراطيّ

استطاع التيّار الديمقراطيّ أن يرفع عدد مقاعده في البرلمان من 3 (انتخابات 2014) إلى 22 مقعدًا؛ ولعلّ هذا التقدّم يرجع إلى ثبات موقفه من محاربة الفساد، والمساجلات العنيفة التي قادتها سامية عبّو(عضو «التيّار» بمجلس النوّاب عن تونس1) في مساءلة الوزراء في مجلس النوّاب، والملفّات المهمّة التي عرضتها بالدليل أمام التونسيّين. إلّا أنّ مقاعد الحزب ليس فيها إلّا مقعدان بعدد أصوات كامل، وفيها 20 مقعدًا بأكبر البقايا.[21] ثمّ إنّ زعيم الحزب محمّد عبّو لم يتجاوز في الانتخابات الرئاسيّة نسبة 3.63٪. وأبرز ما يلاحظ في صورة الحزب أنّه «حزب خصومة»، وهي صورة متولّدة من هيئة زعيمه وصلابته، ومن أداء زوجته السيّدة سامية عبّو،[22] ومن مواقف الحزب المبدئيّة التي تبدو أحيانًا في حاجة إلى المرونة. ويبدو الحزب مع هذا منهمكًا في العمل السياسيّ اليوميّ انهماكًا يقلّل من إسهاماته الفكريّة التي يمكن أن تخاطب جمهورًا مهمًّا من شباب اليسار، ومن القاعدة الانتخابيّة المحافظة عامّة.

ائتلاف الكرامة

يُصنَّف ائتلاف الكرامة في الإسلام السياسيّ، وهو حديث النشأة، ويرفع شعار الإيمان بالثورة وبتحقيق أهدافها، والدفاع عن الهويّة العربيّة الإسلاميّة، وتحرير قرار البلاد وثرواتها من السيطرة الأجنبيّة (ولا سيّما الفرنسيّة). وقد استطاع أن يوظّف الخطاب الراديكاليّ (الدفاع عن الهويّة والثروة) في النفاذ إلى أتباع النهضة واستدراج من استطاع منهم، وكوّن كتلة برلمانيّة من 21 نائبًا. ونظنّ أنّ قيمته الآنيّة -إن استطاع التماسك والبقاء موحّدًا- تكمن في إمكان

استيعاب الأصوات الراديكاليّة في جمهور التيّار الإسلاميّ، فيكون بـ«اندفاعه» وشعاراته مصْرفًا للتشّدد قد يحول دون الوقوع في الغلوّ والإرهاب.

حركة النهضة

لم تتمكّن من إيصال مرشّحها عبد الفتّاح مورو إلى الدور الثاني من الرئاسيّات، فضلًا عن فوزه من الدور الأوّل؛ ولم تتحصّل في التشريعيّة إلّا على 52 مقعدًا بعدما كان لها في انتخابات 2014 تسعة وستّون (69) مقعدًا. ونزل عدد الذين صوّتوا لها من نحو مليون ونصف في انتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسيّ (2011) إلى 947.014 في تشريعيّة 2014، ثمّ نزل إلى 517.234 في الانتخابات البلديّة (2018)، ووصل إلى 434.530 في الانتخابات الرئاسيّة(2019). واسترجعت الحركة بعض أصواتها في التشريعيّة (2019) فجمعت 561.132 صوتًا. وعلتْ أصوات غاضبة في النهضة، فوصف محمّد بن سالم في حوار إذاعيّ بُعيَد الدور الأوّل من الرئاسيات المكتب التنفيذي بالمُخَوْصص.[23] ثمّ استقال زبير الشهودي رئيس مكتب الغنّوشي السابق من كلّ مهامّه القياديّة في الحركة في 17/ 9/ 2019، واستقال زياد العذاري من جميع مسؤوليّاته (الأمانة العامّة والمكتب التنفيذيّ) في 28/ 11/ 2019.

وقد خفَتَ خطاب النهضة الثوريّ، وتراخت في الدفاع عن أهداف الثورة، وانهمكت في سياسة التوافق انهماكًا أخرجها من الإصلاحيّة والواقعيّة إلى «الاندماج» في المنظومة القديمة (إسقاطها لقانون تحصين الثورة في المجلس التأسيسيّ، وتوافقها مع الرئيس السابق الباجي قايد السبسي، ومصادقتها على قانون المصالحة الإداريّة...). وقد أثّر هذا كلّه في صورتها ومكانتها في المزاج الشعبيّ.

ويُضاف إلى هذا قلقٌ يتعلّق بالقيادة، فمنطقُ التطوّر يقتضي أن تتأخّر الوجوه القديمة لتستأنف الحركة دورتها بأيّ صورة تختارها وبأيّ فكر تطوّره. ومن مصلحة الحركة أن يجري التطوّر في حياة المؤسّسين فتنتقل القيادة من جيل إلى جيل، ويُؤْمَن الفراغ الذي يهدّد الحركة تهديدًا حقيقيًّا إذا غدت موقوفة في وجودها وفكرها وسياستها على شخص واحد، ويُؤْمَن أيضًا خطر المحسوبيّة والفساد.

إلّا أنّ أبرز ما أسفرت عنه الانتخابات الأخيرة، هو أنّ النهضة شهدت تراجعًا في الشعبية، وأشدُّه ما كان في الانتخابات الرئاسيّة. فقد استطاع قيس سعيّد استمالة عدد معتبر من جمهور الحركة التقليديّ، إذ خاطب وجدانَهم العميق الذي خفتَ صوت الحركة وعملها في تحريكه، من غير أن تستميل جمهورًا جديدًا من أحزاب منافسة. وقد بدا محيّرًا لطائفة من قاعدتها الشعبيّة لماذا تلتوي النهضة في التعبير عن رأيها من مسألة رفض المساواة في الميراث، وقضيّة معارضة المثليّة الجنسية، ومن قضيّة الثروات الطبيعيّة... ولطريقة معالجة هذه المسائل تأثير سريع في أنصارها، إذ يرى الكثير منهم أنّ مرجعيّة الحركة الإسلاميّة تقتضي منها الوضوح والصراحة والقوّة في المواضع التي لا تقبل المقايضة. ويرون أنّ تجربة التوافق قد أدّت إلى تثبيت خوف النهضة من التمسّك بإسلاميّتها، وتثبيت حاجتها الدائمة إلى التذكير بأنّها مدنيّة، مع أنّ رفض المثليّة مثلًا لا يطعن في مدنيّة الحزب. ولا ينتبه هؤلاء لكيفيّة اندماج النهضة في الحياة السياسيّة ومؤسّسات الدولة بعدما كان النظام يطاردها، ولا يهتمّون اهتمامًا دقيقًا بأنّ اندماجها اقتضى منها التواءً وتلوّنًا وتنازلًا (وهي الحجّة التي يكثر النهضويّون من ترديدها).

> **أبرز ما أسفرت عنه الانتخابات الأخيرة هو أنّ النهضة شهدت تراجعًا في الشعبية وأشدُّه ما كان في الانتخابات الرئاسيّة. فقد استطاع قيس سعيّد استمالة عدد معتبر من جمهور الحركة التقليديّ**

وقد نشر القياديّ العجمي الوريمي منشورًا في فيسبوك تلخّص هذه المعاني، قال فيها: «عندما تأخّر قرار قيادة حركة النهضة ومجلس الشورى في حسم موضوع المرشّح الرئاسيّ للحركة، بدأ يتكوّن رأي عامّ داخل قواعدها ومناضليها حول «العصفور النادر». ولو أجرت النهضة استفتاء داخليًّا لكان قيس سعيّد يتبوّأ مرتبة متقدّمة في نوايا التصويت عند ناخبي النهضة لاعتبارات

يطول شرحها... النبض النهضويّ ليس بعيدًا عن نبض الشارع، بل إنّ الشارع يتأثّر بالصبغة النهضويّة في كلّيات الأمور».

ومن الاعتبارات التي أغرت ناخبي النهضة باختيار سعيّد أنّ هناك تراجعًا فيما يعبّر عن خصوصيّتهم في خطابها (التمسّك بما يعدّونه دينًا، ومعارضة البرامج والتشريعات المخالفة للشريعة في نظرهم...) ووجدوا في خطابات أخرى مواقفَ راديكاليّةً تعبّر عنهم في هذه المسائل، فقفزوا إلى حملة سعيّد في الرئاسيّة، وحملة ائتلاف الكرامة في التشريعيّة. وعمّقَ هذا الشعورَ الغاضبَ أخطاءٌ في انتخابات النهضة الداخليّة لاختيار المترشّحين للتشريعيّة، وأخطاءٌ في اختيار المرشّح للرئاسة. فلم تنتبه قيادة الحركة مثلًا لشعور شعبيّ عامّ يخترق قواعد الأحزاب، وهو ضجر الناس من الخطاب السياسيّ التقليديّ القائم على المناورة، وأحسنُ من يمثّله في النهضة عبد الفتّاح مورو بسرعة بديهته، وقدرته التواصليّة، وشدّة مرونته في معاملة التيّارات السياسيّة المختلفة. وأمّا جمهور الناخبين فيميل إلى الوضوح والبساطة والصرامة في المواقف الجادّة وإظهار لهجة الصدق، وأحسنُ من يمثّل هذا الاتّجاهَ قيس سعيّد. وفي قول الوريمي دليلٌ على عدم الانتباه لهذا الشعور الشعبيّ العامّ. فليست المسألة في بُعد نبض النهضة عن نبض الشارع بل في بعد القيادة؛ والشارع لا يتأثّر بالصبغة النهضويّة، بل في شارع النهضة اتّجاه شعبيّ معتبر لا يزال يحدّد موقفه السياسيَّ بانتمائه إلى «الاتّجاه الإسلاميّ» ونهضة التسعينيات. وهو الاتّجاه الذي غفلت عنه الحركة، واستمالة ائتلاف الكرامة وقيس سعيّد.[24]

اليسار

لم تستطع أحزاب اليسار الاتّفاق على مرشّح واحد للانتخابات الرئاسيّة، فانهارت الجبهة الشعبيّة (أُسِّست في 7 أكتوبر / تشرين الأول 2012) التي كانت تجمع 11 حزبًا وتجمّعًا يساريًّا وقوميًّا. وتحوّل الخلاف بين أبرز مكوّنيْنِ فيها (حزب العمّال وحزب الوطنيّين الديمقراطيّين الموحّد) إلى سجال كلاميّ وإعلاميّ وصراع على الفوز بأصوات ناخبي الجبهة في الانتخابات، مع أنّها غير قادرة على حسم التنافس لأيّ طرف. وترشّح للرئاسيّة ثلاثة: حمّة الحمّامي (حزب العمّال) وعبيد البريكي (حركة تونس إلى الأمام) ومنجي الرحوي (حزب الوطنيّين الديمقراطيّين الموحّد)، وكانت نتائجهم هزيلة جدًّا في الرئاسيّة والتشريعيّة. فقد أدّى الصراع إلى فقدان مقاعد الجبهة في برلمان 2014 (عددها 16 مقعدًا) والحصول على مقعد وحيد للمنجي الرحوي.

وبدا واضحًا في المشهد السياسيّ بعد الانتخابات أنّ اليسار التونسيّ تواجهه أربع معضلات:

– معضلة القيادة، وتشتمل على إدارة الاختلاف الأيديولوجيّ، والانضباط الحزبيّ، واستمرار وحدة المكوّنات السياسيّة (الخروج من متلازمة الانقسام)، وتوزيع المواقع إذا كان

لا بدّ من اعتبار المواقع والمناصب نوعًا من المصلحة. وقد أسهم الصراع المقيم في أحزاب اليسار في إخفاقها في الاستفادة من تقلّبات المشهد السياسيّ وتراجُع الأحزاب المنافسة، فظلّت نتائجهم في الانتخابات هزيلة، ثبّتت في التداول اليوميّ وصف خصومهم إيّاهم بأحزاب «الصفر فاصل».[25]

– ومعضلة المعارضة، فقد دأبت الأحزاب اليساريّة على رفض المشاركة في الحكومات الائتلافيّة إلّا بشروط لم تقبلها الأحزاب الأخرى. واضطرّ بعض قياديّي اليسار إلى المشاركة في الحكم رغم رفض أحزابهم (سمير الطيّب وزير الفلاحة الحاليّ). وهو تدبير معروف، فما انفكّ القفز إلى مركبة السلطة السياسيّة الحاكمة سلوكًا متّبعًا عند كثير من أعلام اليسار،[26] وقد يكون معبّرا عن أزمة سياسيّة لا مجرّد محاولات فرديّة لنيل المناصب.

– ومعضلة التدبير الظرفيّ، فسياسة اليسار في توحيد اتّجاهاته، وفي موافقه، وفي مخاصمة الإسلاميّين خاصّة، ليست نتيجة رؤية إستراتيجيّة تجمع بين مراجعة تجربة اليسار في تونس، وتجاربه العالميّة، وتطوّر تجارب الإسلام السياسيّ. بل هي سياسة آنيّة كثيرًا ما يخالطها الانفعال أو يوجّهها.

– ومعضلة عداوة الإسلاميّين، فاليسار لم يغادر قطّ خندقه الأيديولوجيّ القديم في معارضة التيّار الإسلاميّ، فظلّ يَعدّه عدوّه الأوّل، ويقطع باستحالة محالفته أو مجرّد التواصل معه.[27] ولهذه المعضلة ثلاث نتائج سلبيّة على اليسار: الأولى تقوية موقع حركة النهضة التي تستفيد من انقسام اليسار وضعفه واستمراره في مخاصمتها. والثانية الوقوع في الجمود الفكريّ والتكلّس السياسيّ، إذ ينجرّ عن تأبيد الصراع رفضُ اليسار مراجعةَ مقولاته الفكريّة والسياسيّة ونقدَ تجربته السياسيّة. والثالثة ممارسته لسلوك قد يفسّره فريق من التونسيّين بأنّه معاداة للدين،[28] ولا تنتج عنه إلّا معارك هامشيّة لا يمكن أن تسهم في تطوير الفكر اليساريّ. وهي تهمة لا يخلو عصر ممّن يلوّح بها، متحزّبًا كان أو غير متحزّب.

تدلّ هذه المعضلاتُ الأربع ونتائجُها (الانقسام، والجمود الفكريّ، وضعف النتائج الانتخابيّة...) على أزمة عميقة في اليسار التونسيّ. وأهمّ ما يبدو في حاجة ملحّة إلى المراجعة الفكرُ اليساريُّ الذي يحتاج إلى تحيين وجوديّ، والتمثيلُ الشعبيُّ الحقيقيُّ الذي يقتضي دراسة ميدانيّة متأنّية لحجمه وجغرافيّته وانتماءاته الاجتماعيّة.

الخاتمة

تُستَفاد ممّا سبق نتيجتان:

– الأولى أنّ السيّد قيس سعيّد –كما قدّم نفسه منذ 2011 إلى اليوم– يواجه تحديات في القدرة على التغيير والبقاء. فالتغيير السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ لن يكون باستقامة سلوكه، ولا بطريقته في التواصل، ولا بعرض فكرة الحكم المحلّيّ، ولا بالتأييد الشعبيّ؛

بل لا بدّ من الدخول في منطق التغيير، وهو مصارفةُ[29] الأحزاب السياسيّة والكتل البرلمانيّة والانتظامُ في العمل الحزبيّ بأيّ طريقة دستوريّة تمكّن من التغيير. ولعلّ أسوأ ما حبس فيه نفسه وفكره هو زاوية امتناع اجتماع النقيضين: فإمّا سعيّد «الحملة التفسيريّة»، وهو غير قادر على التغيير وتحقيق المطالب الشعبيّة؛ وإمّا سعيّد المصارفة الحزبيّة، وهو خروج ممّا ألزم به نفسه وتدمير لصورته عند الناس.

– والنتيجة الثانية أنّ نتائج الانتخابات (التشريعيّة والرئاسيّة) أكّدت حقائق معروفة، خلاصتُها أنّ الأحزاب التونسيّة جميعًا تحتاج إلى تجديدٍ وتغييرٍ في الرؤية الفكريّة والتدبير السياسيّ وبرامج العمل. وتدلّ أوضاعها القائمة على أنّ عمليّة الانتقال الديمقراطيّ لم تحصل في داخل الأحزاب نفسها، وأمّا حصولها في تجربة البلاد كلّها فلا يزال أبعد ممّا يُظَنّ، وإن جرت فيها أربعة انتخابات متتالية ناجحة.

الهوامش والمراجع:

1. منصف الوهايبي، «الفصحى جسر إلى قرطاج»، القدس العربيّ، ع 9686، 6/ 10/ 2019، ص23، الرابط:
https://pdf.alquds.co.uk/wp-content/uploads/2019/10/Alquds-2019-10-06.pdf

2. محمّد سميح الباجي عكاز، «مسيرة قيس سعيّد: في البدء كان الصوت»، موقع نواة، 16/ 9/ 2019.
https://cutt.us/114eR

3. وقد رفض تقديم الوعود الانتخابيّة، وقال: إنّه لا يملك برنامجًا انتخابيًّا يسوّق الأوهام، وإنّه لن يبيع الشعبَ الوهمَ، 2019/9/13.
https://www.babnet.net/cadredetail-189065.asp.

4. https: / /www.babnet.net /cadredetail–166384.asp.

5. رسميًّا: هذا موقف حركة النهضة من مبادرة رئيس الجمهوريّة بخصوص المساواة في الميراث، 27/ 08/ 2018.
https: / /ar.webmanagercenter.com /

6. كيف تفاعل السياسيون في تونس مع «المساواة بالميراث»؟، 2016/05/10.
https://arabi21.com/
«سأترشّح للرئاسيّة، ومسألة الميراث محسومة»، الصباح نيوز، 3/ 12/ 2018، الرابط:
https://cutt.us/YzRMv

7. في برنامج حواريّ «هات آش عندك»، سألت الصحفيّة السيّد قيس سعيّد عن أهمّ صفة من صفات ابن عليّ فقال: «صفته يعرفها الجميع، تولّى السلطة، ولكن الـ... للأسف، يعني الـ... تولّاها ولكن للأسف التونسيّون في تلك الفترة ربّما بعضهم اعتقد أنّه قادر على إدارة الشأن العامّ، لكن يعني العديد من الاختيارات، وتصوّره للسلطة نفسه، لإدارة الدولة التونسيّة أدّى إلى ما أدّى إليه من انحرافات، وما أدّى إلى عدم الاكتراث ربّما بـ.. أو استبعاد التونسيّين، عدم الاهتمام بشؤونهم، بالرغم من أنّ الخُطَب التي كنّا نستمع إليها هي عكس ما يحصل، ولكن حصلت الثورة، وهذا الحراك الثوريّ نتيجة لكلّ ما حصل على مدى أكثر من ثلاث وعشرين سنة، للأسف، يعني تراكمت الأخطاء: عدم الانتباه إلى مشاكل التونسيّين، عدم الاكتراث بقدرة الـ...، كأنّ الشعب التونسيّ صار ليس له أيّ معنى في وقت من الأوقات بالنسبة إليه»، وهذا هو نصّ الجواب حرفيًّا، وبدا فيه سعيّد متردّدًا جدًّا، انظر:
https://www.youtube.com/watch?v=RZx6sxISHKA 16/02/2014.

8. https://www.youtube.com/watch?v=Ir7iLVpddPQ

9. انظر كلمته في:
https://www.youtube.com/watch?v=-1g6mSCWVzU

10. https://www.youtube.com/watch?v=6mXf1JSwOkw

11. «مبادرة التأسيس الجديد للخروج من الأزمة».
https://www.babnet.net/rttdetail-75584.asp , 29/11/2013
https://www.turess.com/achahed/63638 , 28/11/2013

12. انظر مثلًا الحوار الذي قال فيه: «حينما تدخل السياسة إلى قصور العدالة فإنّ العدالة تخرج من تلك القصور»، الصباح الأسبوعي، 19/ 6/ 2015.
https://cutt.us/9TweF

13. كرّر قيس سعيّد آراءه في الحوارات والخطب، ويمكن الرجوع إلى تلخيص لها في حواره مع قناة الجزيرة:
https://cutt.us/izS5t

14. وأحسن مثال على ذلك رأيه في مسألة الميراث والمثليّة وموقفه من القضيّة الفلسطينيّة.

15. دستور الجمهوريّة التونسيّة، الفصل 91:
http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/constitution.pdf

16. حوار في إذاعة شس أف إم: «سأقدّم مبادرة لتعديل الدستور»، 5/ 9/ 2019، الرابط:
https://cutt.us/qSbep

17. «تنسيقيّات 13 أكتوبر»، في موقع أثير (athirpress)، وانظر منشورات الحراك في فيسبوك (حراك 13 أكتوبر). و13 أكتوبر هو تاريخ الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسيّة، الرابط:
https://cutt.us/eFA0X

18. انظر القائمات الفائزة والكتل البرلمانيّة في المجلس في:
http://www.arp.tn/site/main/AR/docs/groupes/liste_groupes.jsp
https://bit.ly/2tTE56D

19. راجع الفصل 89 من الدستور:
http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/constitution.pdf

20. عبد الحميد الجلاصي، «بعد موسم انتخابي طويل... تونس بين دفعة جديدة للثورة أو الدخول في مرحلة اللايقين»، منتدى الشرق، الرابط:
https://cutt.us/OD8UL

21. حركة الشعب: ارتفع عدد مقاعدها من 3 (2014) إلى 16 (2019)، منها 15 مقعدًا بأكبر البقايا. وراجع عن آليّة التمثيل النسبي مع أكبر البقايا: «تونس: المشهد السياسيّ في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة»، الرابط:
https://bit.ly/38KS0um

22. استطاعت بمساءلاتها للوزراء في مجلس النوّاب أن تكسب إعجاب كثير من التونسيّين، إلّا أنّ منهم من صار يتّهمها بالاستعراض، فالخصومة ليست منهجًا ثابت النتائج:
http://www.alchourouk.com/node/52948
وقد تمكّن السيّد عماد الدايمي من فحص عشرات ملفّات الفساد في هدوء، وتقديمها إلى القضاء من غير جلبة، فصرف إليه أنظار التابعين وإعجابهم وتأييدهم. انظر منشوراته في صفحته على فيسبوك:
https://www.facebook.com/ImedDaimiOfficielle/

23. انظر الحوار:
https://www.youtube.com/watch?v=AYuGdKoqfZ0

24. انظر مع ما جاء في نقد محمّد بن سالم (الهامش السابق)، تحليل القياديّ في الحركة عبد الحميد الجلاصي لنتائج الانتخابات ولتغيّر صورة النهضة عند ناخبيها في المقال المذكور في الهامش 20. وانظر أيضًا: حوار رياض الشعيبي (قياديّ في الحركة استقال منها في 2013) في التلفزيون العربيّ : «تجربة الإسلاميّين في تونس»:
https://bit.ly/30VE1zg
جعفر البكلي، تحوّلات حركة النهضة في تونس، الآداب (1.5.2019)، الرابط:
https://cutt.us/M9XEY

25. إشارة إلى أنّ نتائج مترشّحيهم لا تتجاوز «الصفر فاصل»: في رئاسيّة 2019 مثلًا: حمّة الهمّامي: 0.69؛ منجي الرحوي: 0.81؛ عبيد البريكي 0.17، الرابط:
https://cutt.us/8n1ZY

26. منهم محمّد الشرفي (وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلميّ) ومنصر الوريسي (عُيّن في مناصب كثيرة) وسمير العبيدي (قامت الثورة وهو وزير للاتّصال والناطق الرسميّ للحكومة) وأحمد السماوي (عُيِّن في عدّة مناصب). وتولّى يساريّون مناصب كثيرة في مختلف مؤسّسات الدولة، وشاركوا في «الديمقراطيّة الصوريّة» في حكم المخلوع.

27. رفض منجي الرحوي الوقوف لتحيّة العلم في البرلمان الجديد، ولمّا سُئِل عن ذلك قال: أنا لا أقف لتحيّة علم الإخوانجيّة! رابط الفيديو:
https://cutt.us/VsgD7

28. كاتّهام المنجي الرحوي بأنّه وصف القرآن بأنّه «كتاب إرهاب» وإن نفى هو ذلك:
https://www.facebook.com/Tunis.Nahdha/posts/635298943193182/
وموقف صالح الزغيدي من تعليم الموادّ الدينيّة للأطفال:
https://www.youtube.com/watch?v=ZJ8zmMNIpTA
ورفض «الجبهة الشعبيّة» لعبارة «تأصيل الناشئة في الهويّة العربيّة الإسلاميّة» في قانون رياض الأطفال:
https://cutt.us/MP5e1
وانظر مثالًا من الاتهامات المتبادلة بين اليساريّين وخصومهم في مسألة «المدارس الدينيّة»:
https://cutt.us/3ECpI
https://cutt.us/3ECpI

29. المُصارفة مصطلح نقترحه للتعبير عن المعاني التي «تقتضيها» الممارسة السياسيّة، كالمشاركة والمبادلة والمقايضة والتحايل.